المجلد الثاني عشر

٦٣/١٢ :

(ولهذا سئل بعض هؤلاء عن وزن (نكتل) فقال : (نفعل) ، وضحك منه أهل التصريف . ووزنه عندهم (نفتل) ، فإن أصله نكتال ، وأصل نكتال : نكتيل ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ثم لما جزم الفعل سقطت ، كما نقول مثل ذلك في : نعتد ونفتد ، من اعتاد يعتاد ، واقتاد البعير يقتاده . ونحو ذلك في نقتيل ، فلما حذفوا الألف التي تسمى لام الكلمة صار وزنها . وجعلت (ثمانية) تكون متحركة : وهي الهمزة ، وتكون ساكنة وهي حرفان على الاصطلاح الأول ، وحرف واحد على الثاني ، والألف تقرن بالواو والياء لأنهن حروف العلة ، ولهذا ذكرت في آخر حروف المعجم . . .) .

قلت : حصل سقط بعد قوله : (فلما حذفوا الألف التي تسمى لام الكلمة صار وزنها) ، فإن خبر صار غير موجود ، وهو (نفتل) - يعني وزن (نكتل) - ، ثم إن الكلام بعد ذلك وهو قوله (وجعلت ثمانية تكون متحركة . . . الخ) فيه اضطراب ، إلا أنني أظن أنه حصل سقط آخر أيضاً ، وصحة العبارة : (وجعلت ثمانية وعشرين) يعني عدد الأحرف الهجائية ، لأن الكلام كان على حروف الهجاء ، وأما قوله (تكون متحركة ، . . . ، وتكون ساكنة) فالظاهر أن كلامه على الألف ، فإن المتحركة منه تكون همزة في أول الأحرف ، والساكنة تكون في أواخر الأحرف وهي (لا) وإنما أضيفت (اللام) قبلها من أجل النطق بها لأن العرب لا تبدأ بساكن في النطق ، وكلامه التالي عليه ، فيبدو والله أعلم أنه بعد أن ذكر عدد الأحرف الهجائية تكلم على (الألف) وأقسامها هذه ، وعليه فتكون العبارة بعد التصحيح : (فلما

حذفوا الألف التي تسمى لام الكلمة صار وزنها [نفتل] ، وجعلت (ثمانية [وعشرين]) ، [والألف] تكون متحركة . . .) أو نحو هذا ، والله أعلم .

۩۩۩۩۩۩

٧٩/١٢ :

(وقال عمر : ما مرادنا بالأعمال الحركات بل الثواب الذي يأتي يوم القيامة ، كما ورد في الحديث الصحيح (إنه تأتى البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غيابتان أو فرقان من طير صواف) ، فيقال له : وهذا الثواب مخلوق ، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على أنه غير مخلوق) .

قلت : هنا أمران :

الأول : قوله (وقال عمر : ما مرادنا بالأعمال . . .) يظهر لي أنه مصحف ، ولعل صوابه (وقال آخر) أو نحو ذلك ، فإنه ذكر هذا القول مراراً ولم ينسبه لأحد(١) .

والثاني : قوله (وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على أنه غير مخلوق) ، والكلام عائد على الثواب ، فتكون كلمة (غير) مقحمة سهوا من الناسخ .

وقد ذكر الشيخ هذا الأمر في موضع آخر فقال (٤٠٨/٨) : (وهو مخالف لنصوص أئمة الإسلام كلهم و أحدهم الإمام أحمد ، فإنه نص هو و غيره من الأئمة على أن الثواب الذي يعطيه الله على قراءة القرآن مخلوق ، فكيف بالثواب الذي يعطيه على سائر أعمال العباد) .

۩۩۩۩۩۩

---

(١) انظر مثلا (الفتاوى) ٦٦١/٧ ، ٤٠٨/٨ .

١٢/١١٧- ١٦١ :

(وقال رَحِمَهُ اللَّهُ :

فصل في بيان أن القرآن العظيم كلام الله العزيز العليم ، ليس شيء منه كلاما لغيره لا جبريل ولا محمد ولا غيرهما . . .) .

قلت : قد اختصر الفصل الأول من هذه الرسالة (١٢/١١٧-١٢٩) في : (١٥/٢٢١-٢٢٥) ، وفي بعض المواضع كان الاختصار مخلاً كما سيأتي إن شاء الله أثناء الكلام على المجلد الخامس عشر .

❁❁❁❁❁❁❁

١٢/١٦٦ :

(ثم إن جمهور هؤلاء لا يقولون إن تلك الأصوات هي المسموعة من القارئين بل يفرقون بين هذا وهذا ، ومنهم طائفة وهم أهل [وأشار الجامع إلى أن في الأصل بياضاً] يقولون : إن الصوت القديم يسمع من القاريء، ثم قد يقولون تارة : إن القديم نفس الصوت المسموع من القاريء ، وتارة يقولون : إنه يسمع من القاريء صوتان قديما محدثا . .) .

قلت : وقد ذكر الشيخ هذه المسألة في مواضع من كتبه ، ونسب هذا القول في (٦/٣٠٩، ٣١٠) إلى (طائفة من أهل الحديث والفقه والتصوف ، من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل) ، فلعل هذا النص أو نحوه هو موضع البياض ، والله أعلم .

❁❁❁❁❁❁

١٢/٢٣٠ :

نقل عن الرازي في الأربعين كلاماً طويلاً ، وفيه قوله :

((**أما المقدمة الأولى**) وهي أنه واجب لذاته : فهذا له لازمان : الأول أن يكون منزها عن الكثرة في حقيقته ، ثم يلزم في ذاته أمور :

(**أحدها**) أن لا يكون متحيزا ؛ لأن كل متحيز منقسم ، والمنقسم لا يكون فردا ، وإذا لم يكن متحيزا لم يكن في جهة .

و (**ثانيها**) أن لا يكون واجب الوجود أكثر من واحد ، ولو كان أكثر من واحد لاشتركا في الوجوب ، وتباينا في التعيين ، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ؛ فيلزم كون كل واحد منهما مركبا في نفسه ، وقد فرضناه فردا هذا خالف اللازم الثاني ؛ لكونه واجب الوجود لذاته أن لا يكون حالا ولا محلا ، والأفعال الافتقار هي .

قلت - شيخ الإسلام رحمه الله - : ولقائل أن يقول : هذا أصل الفلاسفة في التوحيد . . . الخ)

قلت : قد وقع اضطراب وتصحيف في آخر النقل عن الرازي ، وصحة هذا النقل كما في (الأربعين) ٢/٣٢٦ :

(أما (المقدمة الأولى) وهي أنه واجب لذاته :

فهذا له لازمان :

الأول : أن يكون منزها عن الكثرة في حقيقته ثم يلزم من فردانيته في ذاته أمران :

أحدهما : أن لا يكون متحيزا ؛ لأن كل متحيز منقسم ، والمنقسم لا يكون فردا ، ولما لم يكن متحيزا لم يكن في جهة .

و **ثانيهما** : أن لا يكون واجب الوجود أكثر من واحد ، إذ لو كان أكثر من

واحد لاشتركا في الوجوب وتباينا في التعين ، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ؛ فيلزم كون كل واحد منهما مركبا في نفسه ، وقد فرضناه فردا ، هذا خلف .

اللازم الثاني: كون واجب الوجود لذاته لا يكون حالا ولا محلا ، وإلا لعاد الافتقار . اهـ[١] .

۩۩۩۩۩۩۩۩

١٢/ ٢٣٥-٢٤٥ :

(وسئل قدس الله روحه :

عن بيان ما يجب على الإنسان أن يعتقده ، ويصير به مسلما ، بأوضح عبارة وأبينها ، من أن ما في المصاحف هل هو كلام الله القديم ، أم هو عبارة عنه لا نفسه ، وأنه حادث أو قديم ، وأن كلام الله حرف وصوت ، أم كلامه صفة قائمة به لا تفارقه ، وأن قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ حقيقة أم لا ، وأن الإنسان إذا أجرى القرآن على ظاهره من غير أن يتأول شيئا منه ، ويقول أؤمن[٢] به كما أنزل ، هل يكفيه ذلك في الاعتقاد أم يجب عليه التأويل ؟

فأجاب : الذي يجب على الإنسان اعتقاده في ذلك وغيره ما دل عليه كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ ، واتفق عليه سلف المؤمنين ، الذين أثنى الله تعالى عليهم وعلى من اتبعهم . . .) .

---

(١) لا يخفى وقوع التصحيف في بعض العبارات المنقولة ، وآخرها تصحيف علامة انتهاء النقل (اهـ) إلى (هي) كما يظهر .

(٢) في الأصل : (أو من) .

قلت : هذه الفتيا سماها الشيخ رحمه الله : (جواب الفتيا المصرية) ، وهي مذكورة في (التسعينية) (٢/٥٢٩-٥٤٤)[١] .

وقد بقي جزءان من إجابة السؤال لم تذكر في المجموع وأعني الكلام على (الاستواء وهل هو حقيقة ، وإجراء القرآن على ظاهره بلا تأويل) ، وهي مذكورة في (التسعينية) ٢/٥٤٤ -٥٤٧ .

ويظهر أن نص الفتيا المصرية الكامل هو الموجود في (الفتاوى) ؛ لأن الشيخ رحمه الله ذكرها في (التسعينية) بهذا اللفظ ، ثم قال في نهايتها (هذا لفظ الجواب في الفتيا المصرية)[٢] ، ثم قال بعد ذلك : قلت : وأما سؤال السائل عن قوله عز وجل : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ . . . الخ .

فيبدو أنه استدرك باقي الإجابة فيما بعد ، والله تعالى أعلم .

٣١٠/١٢ :

(وقالت : اتساع بطنه .)

قلت : وقد ذكر الجامع في الحاشية بعد (قالت) : كذا بالأصل ، ولا أدري ما الذي استنكره رحمه الله ، هل هو لفظ (قالت) ، أو لفظ (اتساع بطنه) ، وأياً كان ، فقد وردت هذه الجملة مرة أخرى في المجلد نفسه ص ٤٠٥ ، كما وردت أيضاً في الدرء (١٠ / ٢٠١) .

---

(١) وهي في (الكبرى) ٦/ ٤٦٢-٤٦٧ .

(٢) وبهذا ختم الاستفتاء أيضاً في الفتاوى .

والذي يظهر أنه مَثَلٌ ، أو نحو ذلك ، وقد ورد في الفتاوى في الموضعين المذكورين بلفظ (اتساع) بالتاء ، وفي (الدرء) بلفظ (انساع) بالنون وهو الأظهر ، فإن العرب تقول (انساع الماء إذا جرى على وجه الأرض ، وانساع الجامد إذا ذاب[١]) ، فلعل المقصود بهذا استطلاق البطن ، والله أعلم .

۞۞۞۞۞۞۞

٣٦٤/١٢ :

(وكما فعله أبو بكر البيهقي في الاعتقاد في مناقب الإمام أحمد ، وروى عنه أنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، وتأول ما استفاض عنه من الإنكار على من قال : لفظي بالقرآن [غير] مخلوق على أنه أراد الجهمي المحض الذي يزعم أن القرآن الذي لم ينزل مخلوق) .

قلت : وكلمة (غير) الموضوعة بين معقوفتين من عمل الجامع رَحِمَهُ ٱللَّهُ ،[٢] وصواب العبارة بدونها ، لأن الشيخ ذكر أن البيهقي روى عن أحمد أنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، وقد تواتر عنه إنكار هذه العبارة نفسها ، فتأول البيهقي ذلك الإنكار ، فسياق الكلام الذي قبل هذا ، والذي بعده ، يدل على أن المقصود (لفظي بالقرآن مخلوق) والله أعلم .

۞۞۞۞۞۞۞۞

(١) انظر (اللسان) ٨ / ١٧٠ ، (التاج) ٢٣١/١١ .

(٢) انظر آخر الفتاوى : ٣٥ / ٤٧٥ .

١٢/٤٣٠ :

(وفيما خرجه -يعني الإمام أحمد - على (الزنادقة والجهمية) وهو مروى من طريق ابنه عبد الله (وحاده)) .

وعلق الجامع رحمه الله في الحاشية على الكلمة الأخيرة : (كذا بالأصل) .

قلت : وهو تصحيف صوابه : (وجادة) ، وهي من طرق التحمل في الرواية ، وقد ذكر هذا الشيخ رحمه الله في غير موضع كما قال في (الدرء) ٢/١١٦ (قال الخلال : وأنبأنا الخضر بن أحمد المثنى الكندي : سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : وجدت هذا الكتاب بخط أبي فيما احتج به على الجهمية)[١] .

١٢/٥٤٦ :

(فإن قول القائل :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

هو كلام لبيد كيف ما أنشده الناس وكتبوه ، فهذا الشعر الذي ينشده هو شعر لبيد بعينه ، فإذا قيل : الشعر الذي قام بنا هو الذي قام بلبيد ؟ . قيل : إن أريد بذلك أن الشعر من حيث هو هو إن أريد أن نفس ما قام بذاته فارق ذاته وانتقل إلينا ، فليس كذلك ، وكذلك أن أريد أن عين الصفة المختصة بذلك الشخص كحركته وصوته هي عين الصفة المختصة بنا ، كحركتنا وصوتنا فليس كذلك) .

(١) وانظر الكلام على سند هذا الكتاب لابن القيم رحمه الله تعالى في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ص ٢٠٨ وما بعدها.

قلت : وقوله هنا (إن أريد بذلك أن الشعر من حيث هو هو إن أريد أن نفس ما قام بذاته فارق ذاته وانتقل إلينا ، فليس كذلك) فيه سقط ظاهر ، فإن قوله (إن أريد بذلك . . .) جملة شرطية لا جواب لها .

وقد ذكر الشيخ قبل هذه الصفحة بصفحات قلائل ما يشبه هذه الجمل الشرطية ، فقال (١٢/٥٣٥، ٥٣٦) (فإذا قال القائل : هل هذا الحديث الذي قرأه المحدث القائم به حين القراءة هو كلام النبي ﷺ الذي قام به حين تكلم به وكان صفة له أم لا ؟ .

قيل له : إن كنت تريد إن نفس الحديث من حيث هو هو كلام النبي ﷺ الذي قام به حين تكلم به كان صفة له ، فنعم ، هذا الحديث من حيث هو هو كلام النبي ﷺ ، وإن كنت تريد أن ما اختص بالقاريء من حركاته وأصواته هو القائم بالرسول فليس كذلك . وكذلك إن أردت أن نفس ما اختص به الرسول من حركاته وأصواته والصفات القائمة بنفسه هي بعينها انتقلت عن الرسول وقامت بالقاريء فليس كذلك) .

فمن هذا النص يكون صواب العبارة السابقة والله أعلم :

(إن أريد بذلك أن الشعر من حيث هو هو [شعر لبيد الذي قام به حين تكلم به كان صفة له فنعم ، و] إن أريد أن نفس ما قام بذاته فارق ذاته وانتقل إلينا ، فليس كذلك . .) .

